

اصول الدين

كتاب
أصول الدين

تأليف

الامام الاستاذ ابي منصور عبدالقاهر بن طاهر التيمي البغدادي

المتوفى سنة ٤٢٩

الترجم فخره وطبعه مدرسة الالهييات بدارالفنون التوركية باستانبول

الطبعة الاولى

استانبول — مطبعة الدولة

١٣٤٦ — ١٩٢٨

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله ذى الحكم البوالغ والنم السوابغ والنِّعم الدوامغ والصلوة والسلام على ذى الفضائل والقواضل محمد وآله الافضال [الافاضل خ].

قال الاستاذ ابو منصور عبد القاسم بن طاهر التميمي البغدادي

رحمة الله عليه

هذا كتاب ذكرنا فيه خمسة عشر اصلا من اصول الدين وشرحنا كل اصل منها بنحو عشر مسائل من مسائل العدل والتوحيد والوعد والوعيد وما يليق بها من مسائل النبوات والمعجزات وشروط الامامة والزعامة من الاولياء واهل الكرامة واشرنا في كل مسألة منها الى اصولها بالتحصيل دون التطويل ليكون مجموعها للعالم تذكرة وللمتعلم تبصرة ١٠
بعمون الله وتوفيقه .

ذكر الاصول الخمسة عشر

- الاصل الاول في بيان الحقايق والعلوم على الخصوص والعموم .
- الاصل الثانى في حدوث العالم على اقسامه من اعراضه واجسامه .
- الاصل الثالث في معرفة صانع العالم ونعوته في ذاته .

- الاصل الرابع في معرفة صفاته القائمة بذاته .
- الاصل الخامس في معرفة اسمائه واوصافه .
- الاصل السادس في معرفة عدله وحكمه .
- الاصل السابع في معرفة رسله وانبيائه .
- الاصل الثامن في معرفة معجزات انبيائه وكرامات اوليائه .
- الاصل التاسع في معرفة اركان شريعة الاسلام .
- الاصل العاشر في معرفة احكام التكليف في الامر والنهي والخبر .
- الاصل الحادى عشر في معرفة احكام العباد في المعاد .
- الاصل الثانى عشر في بيان اصول الايمان .
- الاصل الثالث عشر في بيان احكام الامامة وشروط الزعامة .
- الاصل الرابع عشر في معرفة احكام العلماء والائمة .
- الاصل الخامس عشر في بيان احكام الكفر واهل الاهواء الفجرة .
- فهذه خمسة اصول الدين على قواعد فريقى الرأى والحديث دون
من يشترى لهنو الحديث . وقد جاءت في الشريعة احكام مرتبة على
١٥ خمسة عشر من العدد . واجمعت الامة على بعضها واختلفوا في بعضها .
فنها على اختلاف سنن البلوغ لانها عند الشافعى في الذكور والاناث
خمس عشرة سنة بسنن العرب دون سنن الروم والعجم . ومنها مدة
اكثر الحيض عند الشافعى وفقهاء المدينة خمسة عشر يوما بلياليها .

ومنها اول الطهر الفاصل بين الحيضتين فانه عند اكثر الائمة خمسة عشر يوما وهذا كله على اصل الشافعي وموافقيه . فاما على اصل ابى حنيفة رحمه الله واتباعه فان كلمات الاذان عندهم خمس عشرة . ومقدار مدة الاقامة التي توجب عنده اتمام الصلوة خمسة عشر يوما وعند الشافعي اربعة ايام . واجمعوا على وجوب خمسة عشر درهما في زكوة ستمائة درهم وخمسة عشر دينارا في زكوة ستمائة دينار . فاذا بلغت الأبلُ السائمة ستمائة وجب فيها خمس عشرة بنت لبون او اثنا عشر من الحقاق . واذا بلغت البقر السائمة ستمائة وجب فيها خمس عشرة مُسِنَّة او عشرون تبيعا او تبيعة . فان كانت اربعمائة وخمسين بقرة وجب فيها خمسة عشر تبيعا او تبيعة . واجمعوا على ان الواجب في مُنْقَلَةٍ ١٠ الرجل الحر خمس عشرة من الابل وفي ثلثة من اسنان الرجل الحر خمسة عشر بعيرا وفي ستة من اسنان المرأة خمسة عشر بعيرا وفي ثلث اصابع المرأة الحرّة خمسة عشر بعيرا . ومثل هذا كثير من احكام الشريعة ولاجلها لم يُكْرَه تقسيم قواعد الدين على خمسة عشر اصلا وتقسيم كل اصل منها خمس عشرة مسألة . فاشتمل الكتاب لاجل ١٥ ذلك على مأتين وخمس وعشرين مسألة في كل مسألة منها المذهب والخلاف . واشرنا فيها الى نصرة الحق بدليل يكشف عنه على الايجاز من غير تطويل بحمد الله ومنتته .

ذكر الاصل الاول

في بيان الحقايق، والعلوم على الخصوص، والعموم

هذا الاصل مشتمل على خمس عشرة مسألة هذه ترجمتها :

- مسئلة في بيان حد العلم [١] وحقيقته . مسئلة في اثبات العلوم والحقايق . مسئلة في ان العلوم معانٍ [قائمة بالعلماء ذ] غير العلماء . مسئلة في اقسام العلوم وانواعها [واسامها ذ] . مسئلة في بيان اقسام الحواس . مسئلة في اثبات النظر والاستدلال . مسئلة في ان الخبر المتواتر يوجب العلم . مسئلة في اقسام الاخبار على التفصيل . مسئلة في اقسام العلوم النظرية . مسئلة في بيان ماخذ العلوم الشرعية [الشريفة ذ] . مسئلة في شروط الاخبار . مسئلة في بيان ما يعلم بالعقل قبل الشرع وما لا يعلم الا بالشرع . مسئلة في شروط العلوم والادراكات . مسئلة في بيان ما يصح تعلق العلم به . مسئلة في صحة ورود التكليف بالعلوم والمعارف .
- فنده مسائل الاصل الاول من اصول هذا الكتاب وسنذكر في كل مسئلة منها مقتضاها ان شاء الله تعالى .

[١] قوله مسئلة في بيان حد العلم الخ . اعلم ان في بعض نسخ هذا الكتاب وقع هكذا: الاولى في بيان حد العلم، الثانية في كذا وهكذا الى آخر الكتاب .

ولى الدين

السنة الاولى من الاصل الاول في حد العلم وحقته

- اختلفوا في حد العلم وحقته : فمن اصحابنا من قال العلم صفة يصير
الحى بها عالماً خلاف قول من اجاز وجود العلم فى الاموات والجمادات
كما ذهب اليه الصالحى والكراميه وخلاف قول القدرية فى دعواها
• ان الله عالم بلا علم وخلاف قول من يزعم ان العلم وكلّ موجّد اجسام
لاصفات . ومن اصحابنا من قال ان العلم صفة تصح بها من الحى القادر
إحكام الفعل واتقانه . وفائدة هذا القول [الحد ذ] ابطال قول
القدرية فى دعواها ان كثيرا من الافعال المحكّمة المتقّنة يقع ممن لا علم
له بها على سبيل التّوَلّد . واختلفت القدرية فى حد العلم : فزعم الكمبي
انه اعتقاد الشىء على ماهو به وزعم الجبائى انه اعتقاد الشىء على ماهو به
• عن ضرورة اودلاله وزعم ابنه ابو هاشم انه اعتقاد الشىء على ماهو به
مع سكون النفس اليه . وهذه الحدود الثلاثة متقضيه بالعلم باستحالة
المحالات فان العلم بها ليس هو علما بشىء لان المحال ليس بشىء ومع ذلك
يتعلق العلم بكون المحال محالا وان كان ليس بشىء بالاتفاق لان المدوم
• عندهم انما يكون شيئاً اذا كان جائز الوجود مثل الجوهر والعرض
فاما ما يستحيل وجوده فلا يكون شيئاً مثل الزوجة والاولاد والشريك
لله تعالى . وقيل لهم ايضا لو كان العلم اعتقاداً على وجه مخصوص لوجب

ان يكون كلُّ عالمٍ معتقداً والله سبحانه وتعالى عالم وليس بمعتقد فبطل
تحديد العلم بالاعتقاد. وزعم النِّظام ان العلم حركةٌ من حركات القلب
والارادةُ عنده من حركات القلب ايضاً. فقد خلط العلم بالارادة
مع اختلاف جنسهما [مع اختلافهما في الجنس والوصف خ].

المسئلة الثانية من هذا الاصل في اثبات العلم والحقايق

والخلاف في هذه المسئلة مع السوفسطائية . وهم فَرَّقَ :

فرقة زعمت انه لاحقيقة لشيء ولا علم بشيء وهؤلاء معاندون
وينبئ ان يُعَامَلُوا بالضرب والتأديب واخذ الاموال منهم فاذا اشتكوا
من الم الضرب وطالبوا اموالهم قيل لهم ان لم يكن لكم ولا [لما بكم
١٠ من الألم حقيقةً فما هذا الضجرُ وان لم يكن مال فلا معنى لطلبه خ]
لاموالكم حقيقة لما تشتكون من الألم فما هذا الضجرُ ولم تطلبون
مالا حقيقة له ؟ وقيل لهم هل لنفي الحقايق حقيقة ؟ فان قالوا نعم أثبتوا
بعض الحقايق وان قالوا لا قيل لهم اذا لم يكن لنفي الحقايق حقيقة
ولم يصحَّ نفيها فقد صحَّ ثبوتها وقيل لهم هل تعلمون انه لا علم فان
١٠ قالوا نعم فقد اثبتوا علما وعالما ومعلوما وان قالوا لانعلم انه لا علم قيل لم
حكمتم بان لا علم واتم لاتعلمون انه لا علم .

والفرقة الثانية سمى اهل شك قالوا لانعلم هل للاشياء والعلوم

حقايق ام لاحقايق . وهؤلاء ان شكوا في وجود انفسهم لحقوا
بالفرقة الاولى منهم وان علموا وجود انفسهم فقد اثبتوا بعض الحقايق .
والفرقة الثالثة منهم قالوا للاشياء حقايق تابعة للاعتقادات وزعموا
ان كل من اعتقد شيئا فمعتقده على ما اعتقده [وزعموا ان الاعتقادات
كلها صحيحة ذ] وهؤلاء يلزمهم ان يكون العالم قديما محدثا لان قوما
اعتقدوا حدوثه وآخرين اعتقدوا قدمه ويلزمهم ان يكون قولهم باطلا
لاعتقادنا بطلان قولهم ان كانت الاعتقادات كلها صحيحة بزعمهم .
ويستلون عن اعتقاد المعاندين من السوفسطائية فان زعموا ان اعتقادهم
لنقى الحقايق اعتقاد صحيح لحقوا بهم وان ابطالوا اعتقادهم نقضوا
قولهم بتصحيح الاعتقادات كلها .

١٠

المسئلة الثالثة من هذا الاصل الاول في ان العلوم معان

[قائمة بالعلماء ذ] غير العلماء

والخلاف في هذه المسئلة مع نفاة الاعراض من الدهرية ومع
الاصم من جملة القدرية فانه وافق نفاة الاعراض في نقي الاعراض . ١٠
وهؤلاء كلهم ينفون العلم ويثبتون كل عالم بلا علم وكل متحرك ومتلون
متحركا ومتلونا بلا حركة ولا لون . ودليلنا عليهم انا وجدنا العالم منا
عالما صرة وغير عالم صرة ولا يجوز ان يكون عالما بنفسه لوجود نفسه

في احوال لا يكون فيها علماً فوجب لذلك ان يكون انما صار عالماً للمعنى
سواء وذلك المعنى هو المراد بقولنا علمٌ فمن اثبتته ونازعنا في اسمه
فالخلاف معه في العبارة . فهذا الدليل اثبتنا ساير الاعراض .

المسئلة الرابعة من الاصل الاول في بيان اقسام العلوم واسماؤها

العلوم عندنا قسمان : احدهما علم الله تعالى وهو علم قديم ليس
بضرورى ولا مكتسب ولا واقع عن حس ولا عن فكر ونظر وهو
مع ذلك محيط بجميع المعلومات على التفصيل والله عالم بكل ما كان
وكل ما يكون وكل ما لا يكون أن لو كان كيف كان يكون بعلم واحد
ازلى غير حادث . والقسم الثانى من قسمى العلوم علوم الناس وسائر
الحيوانات وهى ضربان : ضرورى ومكتسب . والفرق بينهما من جهة
قدرة العالم على علمه المكتسب واستدلاله عليه ووقوع الضرورى فيه
من غير استدلال منه ولا قدرة له عليه .

والعلم الضرورى قسمان : احدهما علم بديهى والثانى علم حسى .
والبديهى قسمان : احدهما علم بديهى فى الاثبات كعلم العالم منا بوجود
نفسه وبما يجد فى نفسه من ألم ولذة وجوع وعطش وحر وبرد وغيم
وفرح ونحو ذلك . والثانى علم بديهى فى النفي كعلم العالم منا باستحالة
المحالات وذلك كعلمه بأن شيئاً واحداً لا يكون قديماً ومحدثاً وان الشخص

لا يكون حياً وميتاً في حال واحدة وان العالم بالشيء لا يكون جاهلاً به من الوجه الذي علمه في حال واحدة .

واما العلوم الحسية فمُدْرَكَةٌ من جهة الحواس الخمس كما نُبَيِّنُهَا بعد هذا . والعلوم النظرية نوعان: عقليّ وشرعيّ . وكل واحد منهما مُكْتَسَبٌ للعالم به واقعٌ له باستدلالٍ منه عليه وبعضها اجلي من بعض كما ثبته بعد هذا ان شاء الله تعالى .

المسئلة الخامسة من الاصل الاول في اقسام الحواس وفوائدها

الحواس عند اصحابنا واكثر العقلاء خمس يدرك بها العلوم الحسية . اولها حاسة البصر ويُدْرَكُ بها الاجسام والالوان وحسن التركيب في الصُّور ويمجوز عندنا ادراك كل موجود بها خلاف قول من قال ١٠ من المعتزلة انه لا يُدْرَكُ بها الا الاجسام والالوان كما ذهب اليه ابو هاشم ابن الجبائي [و] خلاف قول الجبائي انه لا يدرك بها الا الاجسام والالوان والاكوان وخلاف قول من زعم من الفلاسفة ان البصر لا يدرك به شيء غير اللون . والحاسة الثانية حاسة السمع ويدرك بها الكلام والاصوات كلها . والثالثة حاسة الذوق ويدرك بها الطعوم . ١٥ والرابعة حاسة الشم ويدرك بها الروائح . والخامسة حاسة اللمس ويدرك

[و] أدرجناه وليس في النسخة المنقولة عنها

بها الجسم والحرارة والبرودة والرطوبة واليبوسة واللين والحسونة .
وادعى [وزعم خ] قوم ان الذوق من جملة حاسة اللمس . وزاد النظام
حاسة اخرى يدرك بها لذة النكاح وقوله في هذا كقول من يدعى
حاسة سابعة يدرك بها الم الضرب والجراح [وكلا القولين فاسد خ].
وختلف اصحابنا في الفاضل من العلوم الحسية والنظرية : فقدم
ابوالعباس القلانسي العلوم النظرية على الحسية وقدم ابو الحسن الاشعري
العلوم الحسية على العلوم النظرية لانها اصول لها . واختلفوا في الفاضل
من حاستي السمع والبصر : فزعمت الفلاسفة ان السمع افضل من البصر
لانه يدرك بالسمع من الجهات الست وفي الضوء والظلمة ولا يدرك
بالبصر عندهم الامن جهة المقابلة وبواسطة من ضياء شعاع . وقال
اكثر المتكلمين بتفضيل البصر على السمع لان السمع لا يدرك به الا
الصوت والكلام والبصر يدرك به الاجسام والالوان والهيئات
كلها . ويجوز عندنا ادراك جميع الموجودات بالبصر واجاز اصحابنا
الادراك بالبصر من الجهات الست كما نُثبته بعد هذا ان شاء الله تعالى .

١٥ المسئلة السادسة من هذا الاصل الاول في اثبات العلوم النظرية
والخلاف في هذه المسئلة مع السمنية الذين زعموا انه لا يعلم شئ
٧١ من ماريقي الحواس الخمس وابطلوا العلوم النظرية وزعموا ان

المذاهب كلها باطلة . ويلزمهم على هذا القول ابطال مذهبهم لان
القول بابطال المذهب مذهب . وقلنا لهم بماذا عرفتم صحة مذهبكم
فان قالوا بالنظر والاستدلال لزمهم اثبات النظر والاستدلال طريقا
الى العلم بصحة شئ ما وهذا خلاف قولهم وان قالوا بالحس قيل لهم
ان العلوم بالحس يشترك في معرفته اهل الحواس السليمة فما بالنا لانعرف
صحة قولكم بجواسنا فان قالوا انكم قد عرفتم صحة قولنا بالحس
ولكنكم جحدتم ما عرفتموه لم ينفصلوا [لم يَتَفَصَّوْا] من عكس
عليهم هذه الدعوى وقال لهم بل اتم عارفون بصحة قول مخالفكم
وفساد قولكم بالضرورة الحسية لكنكم جحدتم ما عرفتموه حسنا
واذا تعارض القولان بطلا وصح ان الطريق الى العلم بصحة الاديان
انما هو النظر والاستدلال .

المسئلة السابعة من الاصل الاول في اثبات النجر المتواتر طريقا الى العلم

والخلاف في هذه المسئلة من وجهين : احدهما مع البراهمة والسمنية
في انكارها وقوع العلم من جهة الأخبار المتواترة ويكذبهم في ذلك
علمهم بالبلدان التي لم يدخلوها والأتم والملوك الماضية وبظهور المدعين
للتبوات [ومع النظامية حيث قالوا يجوز ان يجتمع الامة على الخطاء
فان الأخبار المتواترة لا حجة فيها لانها يجوز ان يكون وقوعها كذبا

فطعنوا في الصحابة وابطلوا القياس في الشريعة خ [فانهم وان نازعوا
في صدقهم عالمون بظهورهم وظهور دعاويهم وعلمهم بذلك كله
ضروري لاشك لهم فيه ولا طريق لهم اليه الا من جهة الخبر المتواتر
الذي لا يصح التواطىء عليه . والخلاف الثاني مع قوم أثبتوا وقوع
العلم من جهة التواتر لكنهم زعموا ان العلم الواقع عنه يكون مكتسباً
لا ضرورياً . ودليل كونه ضرورياً امتناع وقوع الشك في المعلوم به كما
يتمتع ذلك في المعلوم بالحواس والبدائيه .

المسئلة الثامنة من هذا الاصل في بيان اقسام الاخبار

والاخبار عندنا على ثلاثة اقسام : تواتر وآحاد ومتوسط بينهما
١٠ مستفيض جار مجرى التواتر في بعض احكامه . فالتواتر هو الذي يستحيل
التواطىء على وضعه وهو موجب للعلم الضروري بصحة مخبره . واخبار
الآحاد متى صح اسنادها وكانت متونها غير مستحيلة في العقل كانت
موجبة للعمل بها دون العلم وكانت بمنزلة شهادة المدول عند الحاكم
يلزمه الحكم بها في الظاهر وان لم يعلم صدقهم في الشهادة . واما
١٥ المتوسط بين التواتر والآحاد فانه شارك التواتر في ايجابه للعلم والعمل
ويفارقه من حيث ان العلم الواقع عنه يكون مكتسباً والعلم الواقع
عن التواتر ضروري غير مكتسب . وهذا النوع المستفيض المتوسط

بين التواتر والاحاد على اقسام : احدها خبر من دلت المعجزة على صدقه
كأخبار الانبياء عليهم السلام . والثاني خبر من اخبر عن صدقه صاحب
معجزة . والثالث خبر رواه في الاصل قوم ثقاة ثم انتشر بعدهم رواه
في الاعصار حتى بلغوا حد التواتر [وان كانوا في مصر الاول محصورين
ومن هذا الجنس أخبار الرؤية خ] كالأخبار في الرؤية والشفاعة .
والحوض والميزان والرجم والمسح على الخفين وعذاب القبر ونحوه .
والقسم الرابع منه خبر من أخبار الاحاد في [الأحكام الشرعية خ]
كل عصر قد اجتمعت الامة على الحكم به كالخبر في ان لا وصية لوارث
وفي ان لا ينكح المرأة على عمته ولا على خالتها وفي ان السارق
لما دون النصاب ومن غير جزز لا يقطع . ولا اعتبار في مثل هذا بخلاف
اهل الاهواء من الروافض والقدرية والحوارج والجهمية والنجارية لان
اهل الاهواء لا اعتبار بخلافهم في احكام الفقه وان اعتبرنا خلافهم
في ابواب علم الكلام [وكل انواع هذا المستفيض موجب للعمل والعلم
المكتسب خ]

- ١٥ . واعلموا اسعدكم الله ان الخبر في اصله منقسم الى صدق وكذب .
والصدق منه واقع على وفق تجربته والكذب ما كان بخلاف تجربته .
وليس في الأخبار ما هو صدق كذب مماً الآخبر واحد وهو اخبار
من لم يكذب قط عن نفسه بانه كاذب وان هذا الخبر كذب منه

والكاذبُ اذا اخبر عن نفسه بانه كاذب كان صادقا فصار هذا الخبرُ
الواحدُ صدقا وكذبا وفاعله واحد . وفيه دليل على ابطال قول التَّنَوِيَّةِ
ان فاعل الصدق لا يجوز ان يكون فاعلا للكذب .

المسئلة التاسعة من الاصل الاول في بيان اقسام العلوم النظرية

العلوم النظرية على اربعة اقسام : اجدها استدلال بالعقل من جهة
القياس والنظر . الثانى معلوم من جهة التجارب والعادات . والثالث
معلوم من جهة الشرع . والرابع معلوم من جهة الالهام فى بعض
الناس او بعض الحيوانات دون بعض . فاما المعلوم بالنظر والاستدلال
من جهة العقول فكالعلم بحدوث العالم وقدم صانعه وتوحيده وصفاته
١٠ وعدله وحكمته وجواز ورود التكليف منه على عباده وصحة نبوة رسله
بالاستدلال عليها بمعجزاتهم ونحو ذلك من المعارف العقلية النظرية .
واما المعلوم بالتجارب والرياضات فكعلم الطب فى الآذوية والمعالجات
وكذلك العلم بالحرف والصناعات وقديقع فى هذا النوع ما يستدرك
[يستدل ذ] بالقياس على المعتاد غير ان اصولها مأخوذة عن التجارب
١٠ والعادات . واما المعلوم بالشرع فكالعلم بالحلال والحرام والواجب
والمسنون والمكروه [وسائر احكام الفقه ذ] .

وانما اضيف العلوم الشرعية الى النظر لان صحة الشريعة مبني على

صحة النبوة وصحة النبوة معلومة من طريق النظر والاستدلال ولو كانت معلومة بالضرورة من حَسِّ او بديهية لما اختلف فيها اهل الحواس والبديهية ولما صار [] المخالف فيها معانداً كالسوفسطائية المنكورة للمحسوسات . واما المعلوم بالالهام على التخصيص فكالعلم بذوق الشعر واوزان ابياته في بُجُوره وقد يعلم هذا الوزن اعرابيُّ بَوَالٍ على عَقِيهِ . ويذهب عن معرفته حكيمٌ يعرف قوانينَ اكثر العلوم النظرية وقد احتال اهل العروض في استنباط اصولٍ عَرَفُوا بها اوزانَ بحور الشعر غير ان الشعر قد طُبِعَ على ذوق من لم يَعْرِف العروض ولا القياس في بابهِ وماذاك الا تخصيص من الله تعالى له به . وكذلك العلم بصناعة الاحزان غير مستنبط بالقياس ولا مُدْرَك بالضرورة التي يشترك فيها العقلاء ولكنها من الخصاص التي يَعْلَمُهَا قومٌ دون قوم . وكل علم نظري يجوز عندنا ان يجعل الله ضرورياً فينا على قلب هذه العادة كما خلق في آدم عليه السلام علوماً ضرورية عَرَفَ بها الاسماء من غير استدلال منه عليها ولا قراءة منه لها في كتاب ، كذلك القول في سائر العلوم النظرية عندنا واما المعلوم بالضرورة فمن اصحابنا من قال يجوز ان يعلمها [] كلها بالنظر والاستدلال ومنهم من قال ما علمناه منها بالحواس الخمس فجاز استدراكها بالاستدلال عليه عند غيبته عن الحس وما علمناه

[٣] هكذا في النسخة والصواب : لصار [١٦٦] والظاهر : نعلمها

بالبدية فلا يصح الاستدلال عليه لان البداهة مقدمات الاستدلال
فلا بد من حصولها في المستدل قبل استدلاله . هذا قول اصحابنا وزعم
النظام واتباعه من القدرية ان المعلوم بالقياس والنظر لا يجوز ان يصير
معلوما بالضرورة وما كان معلوما بحس لا يجوز ان يصير معلوما من جهة
النظر والخبر ؛ فلزمه على هذا القول ان يكون المعرفة بالله عز وجل
في الآخرة نظرية استدلالية غير ضرورية وان تكون الجنة دار استدلال
ونظر وان يكون لأعراض السيئة فيها على اهل النظر مجال وان يكونوا
مكلفين ابدا وان يستحقوا على اداء ما كلفوا فيها ثوابا في دار غيرها .
وقيل له في المعلوم بالحواس ألسنا نعلم البلدان التي لم ندخلها بالتواتر
وان كانت معلومة للذين أخبروا عنها بالعيان ؟ وكذلك كل جسم يعلمه
من رآه عيانا ويعلمه الأعمى بلمس اوتواتر الخبر عنه . فاجاب عن هذا
بانّ المخبرين عما عاينوه قد اتصل بعيونهم اجزاء من محسوساتهم فعلموا
المحسوس باللمس ثم لما أخبروا غيرهم بما عاينوه انفصلت من الاجزاء
التي اتصلت بعيونهم وارواحهم بعضها فاتصلت بارواح السامعين
لأخبارهم فعلمه السامعون منهم باللمس ايضا وكذلك القول في السامع .
فقيل له على هذا يلزمك اذا سمع اهل الجنة بالخبر عن اهل النار وما هم
فيه من الصديد والزقوم ان يكون اجزاء من اهل النار واجزاء من رقومهم
وصديدهم قد انفصلت واتصلت بابدان اهل الجنة في الجنة واذا سمع

[٧] هكذا في النسخة والصحيح : الشبه